في مذكرة قدمها لرئيس واعضاء مجلس الوزراء

وزير الموارد المائية يطالب بخطة فاعلة لتجاوز الازمات وتدهور الأوضاع

حصلت (المدى) على نص المذكرة التي وزعها السيد وزير الموارد المائية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، على رئيس واعضاء مجلس الوزراء والتي شخص فيها جوانب الخلل في اداء الحكومة على المستويات كافة وبالتحديد الامنية والخدمية، وإقتراح الحلول لتجاوز هذه الازمات.

بغداد/المدى

وفيما يلي نص مذكرة السيد الوزير:

السيد رئيس مجلس الوزراء
السيدات والسادة نواب واعضاء مجلس الوزراء
تحية...

ان المتابع للاوضاع في البلاد يعصره الالم وتنتابه الدهشة لما وصلت اليه الحالة الامنية من ترد، وخطة معالجتها من اخفاقات، جراء ماتقوم به قوى الإرهاب من أزلام الدكتاتور والعناصر المجرمة القتلة القادمين من خارج الحدود من اعمال بشعة يذهب ضحيتها العشرات من ابناء شعبنا يومياً اضافة الى ماتتعرض له مؤسسات الدولة من هجمات انتحارية وقصف بالهاونات والسيارات المفخخة.

ومازاد الطين بلة هو عزلة المسؤولين في الدولة عن ابناء شعبنا جراء تداعيات الانفلات الامني حتى بات بعض منهم وهم ليسوا بالعدد القليل يسكن المنطقة الخضراء ويقلل من حضوره إلى مراكز العمل. ولا يختلف الواقع الخدمي للبلاد في سوئه عن الواقع الامني اذ يعيش الشارع العراقي مختلف الأزمات فهو يسير من ازمة كهرباء الى أزمة ماء الى أزمة مشتقات الوقود، وفوق كل ذلك تزداد رداءة الخدمات الصحية وضعف اداء اجهزة تصفية المياه والمجاري وانعدام النظافة في مدننا خاصة العاصمة، ولاتخفى عليكم المعضلة الجديدة التي ابتلي بها المواطن والمتمثلة بالخلل الواضح في توزيع مفردات البطاقة التموينية ورداءة نوعيتها.

ان البطالة التي يعانيها مجتمعنا هي من دون شك احد الاسباب التي تقف وراء استشراء الإرهاب بشكل مباشر أو غير مباشر.

برغم ذلك كله، لم نلمس حتى الان اجراءات محددة على هذا الصعيد وتوفير فرص عمل تستوعب العاطلين من ابناء شعبنا.

ان نبض الشارع العراقي اليوم يعكس بوضوح انه لم يكسب من زوال الدكتاتورية سوى حرية التعبير عن الرأي في الكلام وفي الصحافة ووسائل الاعلام الاخرى فضلاً عن الزيادة الحاصلة في رواتب الموظفين لكن الناس يتحدثون اليوم عن عجز واضح في اجهزة الحكومة وادائها لمواجهة التحدي وتخطي الازمات التي تمر بها البلاد.

الزميلات والزملاء اعضاء مجلس الوزراء.. ان اعلان خطة فاعلة لتجاوز كل هذه الازمات وايقاف تدهور الاوضاع في بلادنا بات امراً ضرورياً وملحاً على ان تقوم على جملة مرتكزات لعل من أهمها:

١-اعادة النظر في الخطة الامنية بما يؤمن للمسؤولين وللمواطنين على حد سواء حرية الحركة واداء الواجبات وهو مالايمكن ان يتحقق من دون معافاة الوضع واجتثاث جذور الإرهاب عبر اجراءات متلازمة: سياسية وأمنية واقتصادية، والانطلاق في ذلك كله من استيعاب لعناصر المشهد السياسي والطابع الموضوعي لمختلف جوانبها، وتجنب اختزالها وتبسيطها والتدرج في معالجتها بالاعتماد على كل قوى المجتمع الحية، وبشكل خاص الاحزاب والقوى السياسية الممثلة لنبض الشارع والفاعلة في العملية السياسية.

٢-تفعيل الاجهزة الخدمية الحكومية وحثها على القيام بواجباتها وزج كل ماليديها من امكانات لخدمة المواطن كل في ميدان اختصاصها، على ان يتحمل الوزير المختص المسؤولية الاولى في تحديد التوجهات العامة ومفرداتها وسلم أولوياتها والمتابعة الميدانية (لتنفيذها) كي يشعر المواطن بان الحكومة لم ولن تتخلى عنه في احلك الظروف، وهنا يجب التنبه الى ابرز المشاكل الخدمية التي تأتي الكهرباء في الصدارة منها ورصد الموازنة الكفيلة بتعزيز امكاناتها، وكذلك الامر فيما يتعلق بتأمين تصفية المياه وتكرير الوقود.

ويجب ان ننتبه الى ان خدمات وزارة الصحة لاتسد حاجة الناس على مستوى الخدمة العلاجية والادوية كما يجب ان تنتقل الجهات المعنية بالخدمات البلدية الى العمل السريع بعد ان توفر لها التخصيصات المطلوبة.

٣-على الحكومة ان تتنبه لمشكلة كبيرة وهي الوضع المعيشي والاقتصادي للفرد العراقي، لان هناك ارتفاعاً في الاسعار بشكل عام من دون توفير دخل اضافي للفرد باستثناء الموظفين، مما شدد ووسع مظاهر الازمة الاقتصادية، وعلى الحكومة ان تجد الحلول اللازمة لهذه المعضلة.

٤-هناك حديث متواصل عن غياب معايير تحديد الرواتب في المرافق الحكومية المختلفة، وهذا الامر يدعو الى صياغة قانون لتنظيم الرواتب بعيداً عن الاستثناءات.

٥-ان استمرار تعويم الوضع الامني، وتعميق الاختلاطات السياسية والمزيد من تدهور الاوضاع المعيشية للمواطنين، يفاقمه من جانب آخر، بقاء قضايا سياسية وانسانية اخرى من دون معالجة جدية مما يؤدي في حالة استمراره الى اضعاف ثقة اوساط سياسية واجتماعية مؤثرة بالحكومة والقوى السياسية المعنية بالعملية السياسية، وهذا ماينطبق بوضوح على قضية كركوك والتعامل معها بميوعة.

وللوهلة الاولى تبدو هذه القضية الملتهبة كما لو انها مجرد تغيير سكاني يرتبط بحق الاختيار الحر لأي مواطن عراقي لمنطقة اقامته وعمله، في حين ان ماأقدم عليه صدام حسين يعتبر وفقاً للمعايير الدولية والمواثيق المعتمدة في المحافل الدولية، جريمة ذات طابع انساني.

ان مايهمني تأكيده في هذا الاطار، ان عدم التقدم بحزم وجدية في حل مشكلة كركوك بالامتثال الى قانون ادارة الدولة من حيث الجوهر، والفقرة ٥٨ الواردة فيه يضفي اشكالية جدية على الازمة الراهنة في البلاد ويفاقمها، ويرهق كاهل عشرات الالاف من المواطنين من سكنة هذه المدينة العريقة الذين هجروا قسراً بغية تغيير الطابع السكاني لها من منطلقات شوفينية ضيقة لاتأخذ بالاعتبار تعزيز الوحدة الوطنية واللحمة الاجتماعية للشعب العراقي (نص الفقرة ٥٨ مرفق).

وبالانطلاق من كل ماتقدم أرى ان يبادر مجلس الوزراء الى مايلي:

اولاً: تحديد الاولويات السياسية والاقتصادية والامنية، بمفردات واضحة ومسؤولية كل وزارة عن أي جانب منها.

ثانياً: ادراج القضايا الملتهبة، وفقاً لاهميتها وبالتتابع في جدول عمل مجلس الوزراء، على ان يكرس المجلس لكل منها اجتماعاً نوعياً لبحثها واقرار المعالجات الملموسة لها.

ثالثاً: تشكيل لجان متابعة في كل وزارة وفقاً للاختصاص، لتنفيذ الخطط المعدة من الوزارة المعنية في ضوء توجهات وقرارات مجلسنا.

رابعاً: تخصيص الاموال المطلوبة لكل جانب من جوانب الخطة المعدة لتنفيذها.

خامساً: وضع جدول زمني محدد للانتهاء من تطبيق مايتم الاتفاق عليه.

مع التقدير

د.عبد اللطيف جمال رشيد
وزير الموارد المائية
٢٠٠٥/٨/٢

بين السطور

المسؤولون اسوة بالمواطنين

المحرر

بعد ان وصلت الأمور الى حد، لا يمكن السكوت عنه، ولايوجد لدى الحكومة أي بديل، سوى التصريحات المطولة والقصيرة، والتبريرات غير المقنعة، فإن الحل الصحيح، هو اشراك المسؤولين في عملية المعاناة التي يشعر بها المواطن، كي يكونوا معاً في السراء والضراء، طالما هم يمثلون الجانب (الوطني) المشرق.

والحل هو جمع كل المولدات العملاقة في بيوت المسؤولين بدءاً بأعلى قمة في الحكومة وانتهاءً بالحمايات الخاصة، وتوزيعها على شبكات تغذية الكهرباء في بغداد، وتزويد المواطنين بالكهرباء، (على اعتبار ان الحكومة غير قادرة على حل مشكلة الكهرباء، لأنها تكلف مليارات الدولارات حسب تصريح وزير الكهرباء) والحل هذا ليس مستحيلاً، انطلاقاً من مبادئ المساواة والعدل والحرية هذا الثلاثي الذي حاضنته الديمقراطية، وكذلك انطلاقاً من روح المواطنة العراقية التي يتم الحديث عنها ليل نهار في كل وسائل الإعلام من قبل هؤلاء المسؤولين!

فاذا ماكان المسؤولون ينعمون هم وعوائلهم بالكهرباء طوال الـ (٢٤ساعة) بكهرباء (٢٤ساعة) فإن من غير المعقول ان ينعم بها المواطن خلال (٢٤ساعة) خمس ساعات فقط في أحسن الاحوال.

ولدي حل آخر اذا مانفد الماء البارد في بيوت هؤلاء المسؤولين فعليهم ان يرسلوا خدمهم وحمياتهم لشراء قوالب الثلج من الاكشاك المتوفرة في كل بغداد، وإن تعذر عليهم ففي منطقتنا الكثير منها، وبسعر ستة الاف دينار للقالب الواحد الممزوج (بالطين الحري)، واحلف لهم بأنهم لايصابون بفايروس الكبد، اسوة بالملايين المنتشرة على ارجاء خريطة الفقر والحاجة والعوز، في اغنى بلد في العالم، لكي يشربوا هم وعوائلهم من الماء البارد الذي له رائحة وطعم اهلنا.

ولا أقول فليصعد هؤلاء المسؤولون في (الكيات) و (الفولكات) و(باصات) شارع الجمهورية، لأنهم سيفقدون الكثير من الثقة بأنفسهم، وبالتالي يمنعون وزير الكهرباء من ان يهددنا بشكل مهذب جداً، عندما يقول: (موزين مانمنع استيراد الاجهزة الكهربائية) (والله عمي زين، خلف الله عليك وعليهم).

الى أنظار وزير الداخلية

هل يرضيكم مايحدث في جنسية الرصافة؟

يتفاجأ مراجعو مديرية جنسية الرصافة الواقعة في شارع ٥٢ (الجوازات القديمة) باستيفاء الموظفين منهم مبالغ من دون وصولات فبمجرد تسليم المواطن (فايله) عليه ان يدفع (٤٠٠٠) دينار ثم تسليم (١٠٠٠) دينار لتصديق الوثائق المستنسخة و ٧٥٠ ديناراً قبل تسلم وثيقة شهادة الجنسية، والغريب ان الموظفين لايقبلون باستنساخ الوثائق الا داخل الدائرة ويستوفون مبالغ تفوق بكثير فيما لو استنسخ المواطن وثائقه خارج الدائرة.

والأغرب من ذلك عندما يستفسر المراجعون عن سبب استيفاء تلك المبالغ فيكون الرد انها تذهب الى صندوق شهداء الشرطة في حين طرق سمعنا أنكم قد أصدرتم كتاباً يقضي بعدم استيفاء أي مبلغ من دون وصل كذلك لاصحة لما يقوله موظفو مديرية جنسية الرصافة من كون المبالغ تذهب الى صندوق شهداء الشرطة.

المواطن عباس خليفة

محلتان في الزعفرانية تستغيثان

يعاني أهالي الزعفرانية خاصة محلتي ٩٥٤ و ٩٥٨ انقطاع الحرارة عن هواتفهم منذ سبعة أشهر والسبب يعود إلى حفريات المجاري التي انتهت لكن معاناة الاهالي لم تنته بعد، فـ(الكيبل) المتصل (بالكابينة) رقم (٤) لم يقم عمال الاتصالات بإصلاحه.

وقد أضيف هم آخر إلى ساكني المحلتين المذكورتين اعلاه الا وهو ان الشارع الذي يتم الانتهاء من حفره يظل على حاله من دون تعديل أو تبليط ما يؤثر ذلك تأثيراً سلبياً في السابلة والسيارات.

لفيف من اهالي محلتي ٩٥٤ و ٩٥٨
عنهم: سلمان خلف عبد الله

بين (الجمهورية) و (عراقنا).. ضاعت جائزتي

الى محرر صفحة شؤون الناس المحترم

يطيب لي ان اكتب اليكم رسالتي هذه محملة فيها تحياتي الى جميع العاملين بصحيفة (المدى) الملتزمة والرائعة لانها بصراحة تقدم الحقيقة، موضوعي غريب بعض الشيء.

فقد اشتركت في مسابقة لجريدة الجمهورية، أعلنتها بعددها ٢٢ في ٥/١٢/ ٢٠٠٥، لأحسن تعليق على صورة، وقد فزت بجائزتها وهي جهاز نوكا+خط... ولكن اين الجائزة؟

اتصلت هاتفياً بالجريدة التي بلاعنوان ولم احصل على جواب شاف وراجعت السيد أثير مسؤول قسم الاعلام في شركة عراقنا، لكن بلا جدوى، ثم راجعت ثانية بتاريخ ٧/٤ فقالوا لي، إنه مسافر الى مصر لمدة (٢٠) يوماً فخاطبوا رئيس تحرير الجريدة وخرجت بالنتيجة نفسها. وأخيراً قررت ان التجىء لجريدة (المدى) لمساعدتي في الحصول على حقي، وكما يقال ماضاع حق وراءه مطالب.

فائزة أحمد محمد

رسالة المسيب

بطالة وسوء خدمات وفساد إداري!

هذه رسالة وردت إلينا من مواطن وقعها باسم (مسيباوي) ننشرها بقصد اطلاع المسؤولين على حال ربما بات يمثل حال الكثير من مدن وأقضية ونواحي العراق.. ونحن بانتظار الجواب

بعد سقوط الطاغية استبشرت المدينة خيراً لكن (الرياح جرت بما لا تشتهي السفن) فصرفت الاف الدولارات على مشاريع وهمية وصبغت جدران المدارس والدوائر ولم يجر بناء اية مدرسة أو دائرة جديدة.

حاولنا من خلال المنتديات والاجتماعات مع مختلف القوى ان نوضح ماتريد المدينة لكن برزت مجموعات سيطرت على مقاليد الامور من خلال المجلس البلدي ومجلس القضاء فتقاسموا الحصص بينهم وبقيت المدينة على حالها فالبطالة منتشرة في كل مكان وعادت الاكشاك كما كانت في عهد الطاغية، اما مشاريع الاعمار فقد طالبنا بتبليط شوارع المدينة وجرى تبليطها بعشرات الملايين وبطريقة توحي بعدم الاخلاص من خلال فقدان التبليط المواصفات الفنية المطلوبة.

أما المجاري فقد صرفت عشرات الملايين لمد مجار ولكنها مدت بطريقة تفتقد لأدنى المواصفات المطلوبة فجرى هدر المال العام في بطون السماسرة وحيتان المقاولات فسدت المجاري في الصيف فكيف حالها في الشتاء.

أما المتنزهات فجرى احياء متنزهين في أطراف المدينة وقد افتقدا لابسط اصول المناقصات حيث تسلما من دون اكمال متطلبات المناقصة.

أما البطالة فمنتشرة في المدينة الا من اعانات التنظيف حيث شغلت بها عشرات الناس لكنها تمت بطريقة بدائية ومفتقدة للآليات المطلوبة ولم يجر تشغيل العدد المطلوب فبدلاً من (ألف ومئتي عامل) أشتغل مايقرب من (٤٠٠) عامل أما النفايات فكانت تلقى على شاطئ الفرات لتشكل منظراً سياحياً جميلا للمدينة ولكي تحافظ على سلامة البيئة والمواطنين.

أما المفصل الحضاري الحيوي وهو (أزمة الكهرباء) فلا تزرنا الا ساعة ونصف الساعة كل ١٢ (أثنتى عشرة ساعة).

قضية أمنية

ليلة ١٦-١٧/ تموز جرى تفجير صهريج غازي أمام حسينية اهالي المسيب من قبل ارهابي تكفيري فأستشهد أكثر من (٣٠٠) ثلاث مئة شخص من اطفال ونساء ورجال في الساعة الثامنة مساءً علماً بأن المدينة والدوائر الامنية على علم وقد حذرت سابقاً من تفجيرات ارهابية وكانت السيطرة المقامة على مدخل المسيب من جهة منطقة (جرف الصخر) وكربلاء تمنع دخول السيارات الكبيرة وسيارات النقل التي تتسع لـ(١٨راكباً) ولكن الصهريج الغازي دخل وعبر جسر المسيب وتوقف أمام الحسينية ولم يعترضه أحد.

الاعتصام

تجمع اهالي المسيب بمختلف اتجاهاتهم السياسية من اسلاميين ووطنيين امام حسينية المسيب وسط المدينة واعتصموا مدة ثلاثة أيام ابتداءً من يوم ٧/٢٤ وشكلوا لجنة للمعتصمين وكان الناطق الرسمي باسم المعتصمين (الشيخ مقداد المسيباوي) قد ركز على مطالبتهم بما يلي:

اولاً: محاسبة المسؤولين الامنيين والاداريين على سوء اوضاع المدينة واهمالها.

ثانياً: إقالة المجلسين البلدي والقضاء لسوء ادراتهم المدينة وتشكيل مجالس بديلة عن طريق الانتخاب المباشر.

ثالثاً: جدولة توزيع الكهرباء أسوة بباقي المدن العراقية.

رابعاً: الحاق قضاء المسيب بمحافظة كربلاء لقربها من المدينة المقدسة ولأهمالها من قبل محافظ بابل.

مسيباوي
٢٠٠٥/٨/١

السيد وزير العدل رجاءً

هيئة دعاوى إعادة الملكية.. كيف تتخذ قراراتها؟

تملكت عمارة من طبقتين في منطقة الكرادة-هويدي بتاريخ (١٩٩٢/٤/٢٢) حيث اشتريتها من المالك المدعو حكمت محمد علي و وداود محمد عبد الحسين بموجب سند العقار العدد ١٧/٥٣ صحيفة ٣٢ مجلد ٢ رقم القطعة ٢٢٢/١٤٣ بتاويين، وبسعر مليون وثماني مئة الف دينار عراقي والتي جمعتها بعد بيع بيتي ومعامل بلاستك ومعدات متنوعة.

وقد جمعت اموالي لشراء هذه العمارة باعتبارها مصدر رزق للمستقبل، ولم يكن لدي أي علم بانها كانت مصادرة من قبل النظام السابق انما كانت عائديتها لعدة مالكين ومبيعة ٣ مرات ونحن المالك الرابع لها.

لقد تم ابلاغنا عن طريق موكلنا بوجود مدع يطلب اعادة العقار ذاته الذي تمت مصادرته منه بموجب قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم ١٢٥٣ في ١٩٨٠/٨/٤، وقد تم تبليغنا باملاء استمارات خاصة والاجابة على المعلومات المطلوبة بما فيها طريقة شراء العقار وتوضيح اسماء مالكي العقار السابقين ووجود حسن النية في ذلك، وبعدها احالة الدعوى الى القضاء وتبلغنا بموعد الدعوى، وعند الاستفسار عن ماهية وطريقة البت في مثل هذه الدعاوى، اتضح ان العقار يعاد الى مالكه الاول أي المصادر منه وترك المالك الاخير بلا تعويض بالسعر الحالي السائد.

ان مثل هذا الاجراء بهذه الطريقة يحول الظلم من مظلوم في النظام السابق الى مظلوم جديد في ظل حكومة منتخبة من الشعب تدافع عن حقوق الناس وتعمل على تطبيق العدالة والديمقراطية بموجب الاعراف والقوانين الدولية والاجدر ان يتم تعويض المصادرة اموالهم من اموال النظام السابق المسيطر عليها والاموال المجمدة والعقارات التابعة للدولة المنتشرة في جميع انحاء البلاد.

يرجى تفضلكم بالنظر في طلبنا، ونلتمس من سيادتكم الايعاز بايجاد حل لذلك.

مع الشكر والتقدير

جورج سعيد عسكر وابتسام يعقوب بهنام

تعقيب المحرر

قضية اعادة الملكية هي احدى المشكلات المعقدة الناتجة عن سياسة النظام المباد بمصادرة اموال المواطنين من دون وجه حق، الذي يحصل الان، إن هيئة دعاوى الملكية تعيد العقار لصاحبه الاصلي، وهذا حق مشروع لصاحبه، وقرار سليم للهيئة، ولكن ينبغي ان تتم معالجة كل حالة بخصوصيتها فهناك المالك الاول مثلاً أو هو في اغلب الاحيان يكون من اعوان النظام وأبناء عمومة العائلة الصدامية.

فالاملاك المصادرة من ١٩٨٠ لم تكن تذهب لغيرهم سواء عن طريق المزايدة العلنية أو غيرها، ولكن ماذنب المشتري الثاني أو الثالث..الخ، الذي يشتري عقاراً من دون ان يعرف صاحبه الاصلي، والذي تتم مصادرة العقار منه الان بتعويض مبلغ مساوٍ لمبلغ البيع الحكومي الأصلي، على الرغم من مرور سنوات طوال على عملية البيع واختلاف الاسعار بما لايقاس، بين سنة البيع وسنة التعويض، فهل يعقل ان تبيع الدولة عقاراً عام ١٩٩٢ بمبلغ مليون دينار ويعاد الان لصاحبه الاصلي، ويتم تعويض المالك الرابع مثلاً بالمبلغ نفسه عام ٢٠٠٥!!، هذه قضية تحتاج الى مراجعة وحلول منصفة، لكي لانضيف مظلومين اخرين الى قائمة مظاليم الشعب العراقي.

سكنة السراي في بعقوبة يستغيثون

هاقد مرت سنتان واكثرويبدو ان حلول مشكلة طفح المجاري السطحية في منطقة السراي وتحديداً في الشارع النافذ باتجاه مديرية مجاري المحافظة وشقيقتها مديرية الماء والخارج من قلب مدينة بعقوبة (وتقاطع الكوثر) باتجاه جسر الجمهورية وقد أضيف طفح المجاري المذكور الذي يزيد من سيولة مياه المبنى التجاري المسمى (عمارة الكرخي) التي على الشارع العام مقتدين بما فعله مؤجر عمارة الاقسام الداخلية التابعة لجامعة ديالى ومطعم باسم اللذين رفضا الاستجابة لنداءات مديرية مجاري ديالى حيث تتجمع هذه المياه القذرة- خاصة ان بناية الاقسام الداخلية سلطت مياه الصرف الصحي نحو الشارع العام في استكمال لمشهد الفوضى التي تضرب اطنابها في عموم تفاصيل حياتنا بلا أي وازع اخلاقي أو احترام لقانون في وقت ندر فيه من يحترم القانون.

هذه المياه التي شكلت ساقيتين باتجاه إنحدار الشارع نحو الدائرتين المذكورتين لتصل بكل نجاستها ورائحتها الكريهة إلى اقرب فتحة منهول وغالباً ماتتعرض فتحة المنهول للانسداد وعند ذاك سيتعين على سالكي الطريق الخوض في بركة من القذارات.

المشكلة ان مسكني مديري الدائرتين المذكورتين يقعان في ذات المكان ولكن للأمانة نشير الى ان دائرة المجاري خاطبت الجهات الرسمية ولعدة مرات حول إلزام المخالفين برفع المخالفة ولكن ليست هناك استجابة، ولكن هل نصمت، هل نترك الحبل على الغارب يامديرية المجاري؟

نحن نعتقد ان من يتحين الفرص لخرق القانون لا يختلف عن الارهابي الذي يتحين الغفلة لإزهاق أرواح الناس.

لقد تم التطرق لهذا الامر عدة مرات من دون معالجة والان حان دور ايجاد العلاج فيكفي ان الشارع وبممريه قد تخرب تماماً، لقد وعد محافظ ديالى السابق بايجاد حل لهذه المشكلة، وكان محافظ ديالى قد شغل منصب قائممقام بعقوبة وله أطلاع كامل على هذه المشكلة الخدمية التي نستحي بعد الان التطرق اليها، اليست معالجة الخطأ تبدأ من أصغر الاخطاء صعوداً باتجاه مكافحة الجريمة والارهاب؟....

كيف تقابل السيد وزير التربية؟

تقول الاستاذة في الجامعة المستنصرية (طاهرة داخل ظاهر) في رسالتها، انها ارادت مقابلة السيد وزير التربية لموضوع عام ومشكلة تتابعها باعتبارها ناشطة في مجال حقوق الانسان، حول السماح لطلاب (نزلاء) سجن الاحداث بالمشاركة في الامتحانات المدرسية، لمنحهم فرصة اعادة تأهيلهم للعودة الى الحياة بصورة طبيعية، فقد ذهبت الى مكتب السيد الوزير في ٢٠٠٥/٧/٣١، وهناك اخبروها ان الوزير لايستقبل المواطنين اطلاقاً ولم يحدد أي يوم من الاسبوع لمثل هذا النشاط، وحتى الطلب الذي أرادت تركه عند موظف الاستعلامات تم التعامل معه بلا مبالاة غريبة، فقد قال لها المسؤول، ان طلبها سيترك على المنضدة وهو غير مخول بتسلم أي طلب لمقابلة الوزير، واطلعها على دفتر كان أمامه على الطاولة، قائلاً، هذه اسماء مصرح لها بلقاء الوزير وهو يتسلم هذه الاسماء من الوزير نفسه.

وتتساءل كيف وصلت هذه الاسماء الى دفتر الاستعلامات ان لم يكن عن الطريق الرسمي الذي سلكته لمقابلة سيادتكم وتناشد الوزير ان يسمح لها بدقائق من وقته الثمين ليساهم معها في انقاذ مأساة هؤلاء النزلاء وهم من ضحايا أوضاعنا الاجتماعية المعقدة..

واخيراً توجه كلماتها الى الوزير:

انتم خير عون لاطفالنا وشبابنا ولهذا الوطن الجريح

مع التمنيات